تأثير ثورة ١٩١٩ على طبيعة الحياة السياسية في مصر

أ.د. عاصم الدسوقي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بمناسبة الاحتفاء بمرو مائة عام على ثورة ١٩١٩ في مصر قد يكون من المفيد استعادة مواقف القيادات التي تصدرت أحداث الثورة وكان لها تأثيرها على مجريات الأمور، وكيف أنهم كانوا يخضعون لتفضيلاتهم الذاتية فيما هو شأن عام يخص الوطن، ولم يكونوا يعبرون تعبيرا حقيقيا عن الثوار الذين انطلقوا في الشوارع وتعرضوا لطلقات رصاص الإنجليز المحتلين، فضلا عن أن أولئك القادة لم يكونوا يعلمون شيئا عن معنى الإلتزام التنظيمي في العمل العام. ورغم ذلك فقد تصدروا صفحات التاريخ على حين إفترش الثوار الحقيقيون هامش التاريخ. وفي السطور التالية متابعة لمواقف قيادات الثورة حتى نتبين حقيقة تداعياتها على طبيعة الحياة السياسية في البلاد.

تاريخيا بدأت وقائع الثورة بالتصريح الذي أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ولسن فى ٨ يناير ١٩١٨ في نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) متضمنا أربعة عشر مبدأً لإنهاء النزاع الدولى، تضمنت "حق تقرير المصير للشعوب المغلوبة على أمرها". ولما قرأ الأمير عمر طوسون حفيد محمد سعيد باشا (والي مصر ١٨٥٤–١٨٦٣) تلك المبادىء تبلورت في ذهنه فكرة تشكيل وفد للمطالبة بحق تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأمريكي، وصارح محمد سعيد باشا رئيس الحكومة المصرية (فبراير ١٩١٠–ابريل ١٩١٤) بهذه الفكرة، فنصحه بالابتعاد عن هذا الطريق حتى لا يثير فضول السلطان احمد فؤاد (الملك فيما بعد)، وقال له أنه سوف يرتب له مقابلة مع سعد زغلول باعتباره وكيل الجمعية التشريعية التي توقفت عن الإجتماعات فور إعلان الحرب وصدور الأحكام العرفية. وتم لقاء بين طوسون وزغلول في القاهرة وفي الإسكندرية حيث يعيش عمر طوسون للاتفاق على اختيار أعضاء الوفد الذين سوف يسافرون إلى مؤتمر الصلح المزمع عقده للنظر في تسويات الحرب. فلما علم السلطان احمد فؤاد بأمر هذه المقابلات استدعى الأمير عمر

طوسون وحذره من هذا النشاط، ونبه عليه بـــأن يبقى بالإسكندرية حيث يقيم وألا يحضر للقاهرة. وهنا وقعت المهمة على عاتق سعد زغلول ليتولى مسؤولية مواصلة الطريق الذي لم يختره ويفكر فيه أصلا. ولا شك أن لسياق الأحداث بهذا الشكل كان له أثره على مواقف سعد زغلول بطريقة أو بأخرى.

وفي هذا المنعطف علينا أن نعلم أن سعد زغلول كان أحد الذين تحلقوا حول جمال الدين الأفغاني في مقهى متاتيا (مكانه الآن جاراج الأوبرا) واستمع إلى كلماته النارية التي تحض على الثورة على الظلم والاستعباد. ولما أخفقت الثورة العرابية واحتل الإنجليز مصر لم يستسلم المصريون بسهولة بل لقد حدثت مقاومة عنيفة ضد الإنجليز، وتشكلت جمعية سرية باسم "جمعية الانتقام" في مايو ١٨٨٣ اتخذت مقرها في منزل عبد الرازق درويش مدير المدرسة البحرية زمن عرابي. غير أن السلطات هاجمت المقر (٢٠ يونية ١٨٨٣) واعتقلت الموجودين وتم التحقيق معهم. وعندما ورد في التحقيقات اسم سعد زغلول، حكم عليه بالسجن لمدة مائة يوم ثم أفرج عنه مع حرمانه من الحقوق المدنية (أي تولي وظائف حكومية)، ولعل هذا يفسر اشتغاله بالمحاماه. ويبدو أن هذا الدرس القاسي غير المتوقع كان له أثره الكبير في نفس سعد زغلول حيث أعاد النظر في طريق حياته فاتخذ من المسالمة والهدوء منهجا. وتزوج (١٨٩٦) من ابنة مصطفى فهمي باشا أشهر رئيس وزراء تعاون مع الاحتلال، فاصطفاه الإنجليز بالتبعية، وتم تعيينه وزيرا للمعارف عام ١٩٠٦ في وقت كانت هناك شخصيات ملء السمع والبصر مثل مصطفى كامل، ومحمد فريد، وقاسم أمين، واحمد لطفي السيد ولم يتم اختيار أحدهم. وأخذ يصعد في سلم الوظائف العامة من وزارة المعارف إلى الحقانية ثم دخل الجمعية التشريعية يوليو ١٩١٣ نائبا عن السيدة زينب ووكيلا منتخبا للجمعية.

على كل حال .. فعلى أساس مبادىء ولسن طلب سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى، مقابلة المندوب السامى البريطانى ريجنالد ونجت Reginald Wingate لعرض مطلب المصريين فى حق تقرير المصير. وقد تمت المقابلة فى ١٣ نوفمبر (١٩١٨). وفى تلك المقابلة طلب الثلاثة – بصفتهم نواب الأمة في الجمعية التشريعية – أن تعترف انجلترا باستقلال مصر، وأنهم مستعدون فى مقابل هذا أن ترتبط مصر بانجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندين متساويين، وتتعاونان معاً فى مواجهة الظروف الدولية. وقد اعتبر المندوب السامي البريطانى المقابلة غير رسمية على اعتبار أن هذا الوفد ليست له صفة رسمية.

ولما علم سعد زغلول بذلك من خلال حديث عابر مع حسين رشدى رئيس الوزراء، فكر فى تشكيل هيئة باسم "الوفد المصرى" من أعضاء الجمعية التشريعية، حتى يكون لهم صفة رسمية وشعبية وهم: سعد زغلول، وعلى شعراوى، وعبد العزيز فهمى، وعبد اللطيف المكباتى، ومحمد على علوبة، وأحمد لطفى السيد، ومحمد محمود، والاثنان الأخيران لم يكونا من أعضاء الجمعية. وأكثر من هذا ومن باب تحصين موقفهم قام سعد زغلول بتحرير صيغة توكيل يقوم بتوقيعه أفراد الشعب المصري وتقديمه للمندوب السامي البريطاني لإقناعه بمشروعية الوفد. وجاءت صيغة التوكيل تقول: نحن الموقعون أدناه أنبنا حضرات فلان وفلان ... في السعي للحصول على استقلال مصر بالطرق السلمية والمشروعة وحيثما وجدوا للسعي سبيلا تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب". وقد عرض سعد صيغة التوكيل على الشخصيات السياسية التي جمعها بمنزله، فاعترض عبد المقصود باشا عضو الحزب الوطني على عبارة "دولة بريطانيا التي تنشر راية الحرية والعدل". فقال له سعد زغلول: أتهيني في بيتي فأجاب

الرجل: هذا ليس بيتك يا باشا إنما هو بيت الأمة. فاستملح سعد الرد ومن هنا أصبح بيته "بيت الأمة".

المهم أن صيغة التوكيل كانت مسالمة ومهادنة إلى أبعد درجة ممكنة لأنها تسعى لتحقيق استقلال البلاد من براثن المحتل بالطرق السلمية والمشروعة وحسب الإمكانات، مع أن الثورة في أي بلد في العالم لا تأخذ بهذا الأسلوب، لأن الثورة أصلا خروج على السلمية والمشروعية القائمة. ومن ناحية أخرى فإن هذه الصيغة مسئولة الى حد كبير عن البداية الهادئة والسلمية للعمل الوطنى، من حيث رفض أعمال العنف التى صاحبت الثورة ضد الانجليز. وأكثر من هذا أن هذا الاسلوب فى النضال يتفق الى حد كبير مع طبيعة قيادته القانونية التى تعمل بالمحاماة والمرافعة بمقتضى توكيل رأت أنه الصيغة المناسبة للرد على عدم اعتراف المندوب السامي البريطاني بمشروعية الوفد. ومع كل هذه الاحتياطات لم توافق السلطات البريطانية على حركة جمع التوكيلات وتصدت لها بالقوة.

وفي ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ كرر الوفد السماح له بالسفر، فلم توافق السلطات البريطانية. وهنا هاجت الخواطر واستقال حسين رشدى باشا رئيس الوزراء احتجاجاً (٢٣ ديسمبر)، وحاولت السلطات البريطانية إثنائه عن الاستقالة لكن دون جدوى حتى قبلت أخيراً فى أول مارس ١٩١٩. وفي اليوم التالي (٢ مارس) تقدم الوفد بمذكرة للمندوب السامي بشأن السفر، ثم وجه مذكرات لكل قناصل الدول الأجنبية احتجاجاً على السياسة الانجليزية ورفض الموافقة على سفر الوفد. ومع استمرار سعد زغلول فى الاجتماعات أنذرته السلطات البريطانية فى يوم ٦ مارس ١٩١٩ بالكف عن هذا النشاط، فما كان من سعد زغلول إلا أن أبرق إلى رئيس الوزراء البريطانى لويد جورج يشكو له ما يفعله المندوب السامي .. فهل هذا تصرف

ثوري مثلا ؟!. وهنا ألقت سلطات الاحتلال القبض على سعد زغلول ورفاقه: محمد محمود، واسماعيل صدقى، وحمد الباسل، يوم الجمعة ٨ مارس وتم ترحيلهم الى جزيرة مالطة احدى مستعمرات بريطانيا. وما أن شاع الخبر في صباح اليوم التالي السبت ٩ مارس حتى اندلعت المظاهرات.

وكانت البداية من طلاب مدرسة الحقوق المجاورة لبيت سعد زغلول (بيت الأمة)، فلما وصلوا إلى بيت الأمة خرج لهم عبد العزيز فهمي وقال لهم: عودوا إلى مدارسكم .. دعونا نعمل في هدوء ؟؟.

وقررت السلطات البريطانية مواجهة الثورة بالعنف، فعينت الجنرال اللنبى Allenby مندوباً سامياً فوق العادة لمصر والسودان فى ٢١ مارس. ولم يكن اختياره عفوياً فهو قائد الحملة البريطانية على فلسطين وسوريا خلال الحرب. وفى اليوم التالى لوصوله القاهرة اتصل بالأعيان والكبراء من المصريين لمساعدته فى تهدئة الخواطر، وعند هذا المنعطف من قوة الثورة الشعبية فوجىء الثوار بكبراء البلاد وأعيانها يعملون على إيقاف الثورة عند هذا الحد، فقد استجابوا بن كبراءقررت للجنرال اللنبى المندوب السامي لمساعدته فى تهدئة الخواطر، واجتمع بهم في دار الحماية (يوم ٢٦ مارس) وقال لهم إن غرضه: إنهاء الاضطرابات الحاضرة والبحث فى جميع المسائل التى سببت الاستياء فى البلاد، وإزالة أسبابه إذا ما ظهر أنها حقيقية. ثم قال لهم بوضوح "أنتم الذين يمكنكم قيادة أهل مصر وواجبكم يقضى عليكم بأن تعملوا لخير أولادكم"، فانخدع القوم بمعسول الكلام الذي مس مشاعرهم وداعب غرائزهم وصدقوا أنهم عقلاء الأمة.

ولقد أثمرت هذه المقابلة حيث نشرت الصحف فى ٢٨ مارس نداء وقع عليه ٥٥ شخصية ممن حضروا اجتماع اللنبى، يناشدون الشعب المصرى باسم مصلحة

الوطن أن يجتنب كل اعتداء وأن لا يخرج أحد فى أعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة. وجاء فى النداء أن الاعتداء سواء كان على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الآلهية والقوانين الوضعية. وكان في مقدمة الموقعين على نداء السلم والسلام كل من شيخ الجامع الأزهر، ومفتى الديار المصرية، ونقيب الأشراف، وبطريرك الأقباط، ورئيس المجلس الملى العام. وفي هذا ما يثبت أن صفوة المجتمع المصري من أصحاب النفوذ الاقتصادي والاجتماعي لم يكونوا مع الثورة بالمعنى الاصطلاحي.

غير أن عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري لتحريك الثورة، لم يعبأ بنداءات لجان تهدئة الخواطر، وكان قد جعل بيته بشارع قصر العيني (دار الأدباء الآن) مقرا لشباب الثورة الذين يتحركون في كل مكان وينظمون المسيرات والإضرابات وأعمال العنف. وكان عبد الرحمن فهمي أحد ضباط الجيش المصري وتخرج في المدرسة الحربية عام ١٨٨٨ وتولى عدة مناصب عسكرية، ونظرا لنشاطه السياسي داخل الجيش أبعدته السلطات البريطانية إلى وكالة الأوقاف المصرية أواخر عام ١٩١١. وعندما اكتشفت السلطات نشاطه في الجهاز السري ألقت القبض عليه مع ٢٦ شابا بتهمة إنشاء جمعية سرية تستهدف خلع السلطان احمد فؤاد وحكم عليه بالإعدام في ٢٠ يوليو ١٩٢٠ ثم خفف الحكم إلى السجن، فخرج الرجل من المشهد بعد أن نظم أعمال المقاومة على مدى عام ونصف.

وفي عنفوان عمل لجان تهدئة الخواطر اقترح سيد افندي إبراهيم ملاحظ بوليس نقطة مطاي على أعيان مركز بني مزار إقامة سد بالحجارة في وسط مجرى نهر النيل بناحية الشيخ حسن لتعطيل سير البواخر الإنجليزية التي تقل الجنود لقمع المظاهرات وخاصة بعد خلع قضبان السكك الحديدية وتعذر تسيير القطارات التي

تحمل الجنود الإنجليز لقمع الثوار، قام بتوبيخه أعيان الناحية أعضاء لجنة تهدئة الخواطر. وحين فكر احد عربان الجوازي من سمالوط جمع أفراد لمهاجمة القوة البريطانية الموجودة بالمنيا، وبخه علي بك المصري وهو من عربان الجوازي وأخذ يهدىء خواطرهم. وفي سمالوط بالمنيا أذاع محمد شريعي باشا منشورا يستحلف فيه الأهالي التزام السكينة والهدوء "لأن تسرب روح الفوضى والاعتداء أو الإخلال بالأمن بين المصريين أنفسهم أو على الأجانب في داخل البلاد يعاكس طلبات الوطنيين ويضر بالقضية الوطنية المصرية".

وبينما المصريون في أتون المظاهرات والإضرابات ويتعرضون للقتل برصاص الإنجليز، وأعيانهم وكبراؤهم يحضونهم على التهدئة ويلومونهم على أعمال العصيان، كان سعد زغلول في منفاه في جزيرة مالطه والذي قامت المظاهرات احتجاجا على اعتقاله، يأخذ اتجاه المسالمة والتهدئة ويخشى إغضاب الإنجليز، ويستغرب من أعمال العنف في مصر ويقول في مذكراته "إن هذه السياسة أمقتها ولا أدعو إلا إلى الشيء المشروع فقط .. وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ويظهروا هذه المحبة عند كل فرصة بطريقة سلمية"، ثم يحذر قائلا: "واعلم إن طريقة الإرهاب إذا نفعت مرة فإنها تضر مرات، وإذا كانت اليوم لك فإنها تنقلب عليك غدا، لذلك يجب التحذير منها والبعد عنها".

وأكثر من هذا أنه كان يتجنب الاختلاط بأسرى الحرب من الألمان والنمساويين والأتراك خصوم الإنجليز وكانت إنجلترا تقذف بهؤلاء الخصوم إلى مالطة. وعندما علم وهو في محبسه بقلعة بوليفاريستا بأن مصريين في الحجر الصحي بمالطه ومعهم بعض الألمان والنمساويين قادمون للتظاهر أمام مقر إقامته تأييدا لمطالب الوفد رفض مقابلتهم وكتب في مذكراته يقول "إن ذلك ربما كان فيه ضرر بقضية

مصر". وقد اتخذ الموقف نفسه مع ابن عم ملك رومانيا الذي كان أسيرا هو الآخر في قلعة فيرولا بمالطة إذ أرسل له خطابا رقيق الحاشية فرد عليه سعد من باب المجاملة دون الدخول في موضوعات، وانزعج بشدة عندما علم أن الأمير الروماني خطب في الرومانيين الأسرى معه وذكر اسم سعد زغلول الذي تقوم في مصر ثورة تردد اسمه وقال "وددت ان لم يكن فعل ذلك". وفي موضع آخر يقول "إن كل ما نريده أن نصل إلى حل يرضي الإنجليز ويرضينا ..".

وظل سعد زغلول يرفض أحداث العنف التي كانت تقع في مصر كما ترامت إلى سمعه. وظل مؤمن بالطريق القانوني وكأنه يترافع في قضية لتبرئة موكله، واعتبر أن الاستقلال قضية يمكن كسبها بالمرافعة أمام المحافل الدولية، والمسألة في نظره لا تتطلب سوى محام قدير يستطيع إقناع القضاء الدولي بعدالة قضيته، وإرسال المذكرات هنا وهناك.

وبالتدريج أخذ يقتنع بالمظاهرات كما كانت تصل أنباؤها إليه حيث يقول عنها في مذكراته: "ملأت قلوبنا سرورا وابتهاجا حتى كادت تحبب السجن إلينا، هانت نفوسنا علينا نفدي بها هذه البلاد"، ولكن لم يفكر في إرسال تشجيع للثوار على ما يفعلوه. ولما وصلته أنباء ما حدث في زفتى وميت غمر ودور يوسف الجندي في إعلان "جمهورية زفتي"، قال معقبا "هل تبدلت الأمة المصرية في هذه البرهة الوجيزة التي مضت من وقت سفرنا من البلاد".

ثم أفرجت السلطات عن سعد زغلول ورفاقه من مالطة، وسمحت لهم بالسفر إلى باريس (٧ أبريل ١٩١٩)، لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح المنعقد بضاحية فرساى، فوجدوا أن المؤتمر قد أنهى أعماله، وعلم سعد زغلول أن الرئيس الأمريكي ولسن صاحب مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها قد اعترف بالحماية

البريطانية على مصر، فانتابته حالة من اليأس والقنوط وكتب يقول: "إن مأمورية الوفد انتهت وعلينا أن نستقبل كل قضاء على أنفسنا بغاية الرضا وسواء أتيحت لنا العودة إلى وطننا العزيز أو لم تتح فقد أعززناه وأعزنا".

وأمام هذا الموقف لجأ سعد زغلول الى أعمال الدعاية للمسألة المصرية من حيث الاتصال بالصحف وإقامة المآدب للدعاية، وإرسال التقارير، واستمالة بعض الكتاب الأوروبيين للدفاع عن مصر. وفى هذا الخصوص كتب فيكتور رسالة باسم "صوت مصر" قدم لها اناتول فرانس أكبر أدباء فرنسا حيث تليت أمام مأدبة نظمها الوفد (٢ أغسطس ١٩١٩). وذهب محمد محمود الى الولايات المتحدة الأمريكية واستعان بمحام قدير وهو جوزيف فولك للدفاع عن القضية المصرية حيث قدم مذكرة الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى.

وازاء تجمد الموقف السياسى، وبقاء الوفد فى باريس، فكرت الحكومة البريطانية فى إرسال لجنة لتقصى الحقائق حول ثورة الشعب ضد السيادة الإنجليزية. وفى ٧ ديسمبر (١٩١٩) وصلت اللجنة برئاسة اللورد ملنر حيث قوطعت شعبياً، وفهم أعضاؤها من كل من كانوا يسألونه، ضرورة التباحث مع الوفد المصرى فى باريس. ورغم الحصار الذى ضرب على اللجنة للاتصال بالأعيان المصريين، إلا أن أعضاء اللجنة استطاعوا بطريقة أو بأخرى مقابلة بعض الأعيان الذين سعوا بأنفسهم لها، وان كانوا قلة قليلة جداً. والحق أن الوعى كان تاماً بخطورة قدوم هذه اللجنة الى مصر فى تلك الآونة، حتى لقد احتجت السيدات المصريات عليها، ورأين أن مهمتها هى أن "يتصيدوا من المصريين نفراً من الخونة يقرونهم على الحماية" ..

عادت اللجنة الى لندن دون الوصول الى اتفاق مع المصريين. واقتنعت الحكومة البريطانية بالدخول فى مفاوضات مع الوفد الموجود فى باريس. وبدأت

المفاوضات فى يونية ١٩٢٠ وانتهت بإعلان مشروع ينص على عقد محالفة بين مصر وانجلترا تعترف فيها مصر بحاجة إنجلترا إلى حماية مصالحها الخاصة، ومسئوليتها بخصوص ضمان مصالح الجاليات الأجنبية، وذلك فى مقابل مساعدة انجلترا لمصر فى حماية نفسها، على أن تقدم مصر لها كل المساعدات داخل حدودها. كما نص المشروع على تعديل الامتيازات الأجنبية بما يسمح لأن تنتقل للحكومة الانجليزية الحقوق التى للحكومات الأجنبية بمقتضي نظام الامتيازات، وعدم اعتبار وجود القوات البريطانية فى مصر احتلالاً عسكرياً، وأن يعهد الى جمعية تأسيسية بوضع مشروع دستور لمصر يقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام هيئة تشريعية.

وأرسل سعد زغلول مشروع الاتفاق الى مصر، كما أرسل بياناً ذكر فيه أنه مع اعتقاده أن المشروع غير واف بالمطالب المصرية إلا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها وأن زملاءه فى المفاوضة لم يشاءوا رفضه على اعتبار أن الظروف الدولية قد تغيرت، وأن مصر لم يعد لها سند دولى، وأن انجلترا انفردت بالقوة، ومن ثم اقترح هو وزملاؤه أن يعرض المشروع على الأمة بدلاً من رفضه من البداية. وقد عهد الوفد فى لندن الى أربعة من أعضائه هم: محمد محمود، وعبد اللطيف المكباتى، وأحمد لطفى السيد، وعلى ماهر، بالسفر الى مصر ليعرضوا على الأمة مشروع الاتفاق مع ملنر.

وتشير الصحف المعاصرة الى أن هذا الوفد لم يذكر عند عرضه المشروع فى الاجتماعات المختلفة إلا مميزاته، وكيف أنه يعطى الاستقلال لمصر. كما تبرع أعضاؤه بإجابات من عندياتهم وكأنها على لسان الانجليز إرضاء للسائلين وذلك أثناء حفلات الاستقبال والتكريم. واستطاع هذا الوفد أخيراً الحصول على موافقة أغلبية أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة. وبعد ذلك بحوالى شهرين (ديسمبر ١٩٢٠) أشيع

أن عدلى يكن شرع فى تأليف حزب عقب عودته الى مصر يسمى بالحزب المعتدل. وكان عدلى فى انجلترا بصفة رسمية للوساطة بين الوفد وملنر. وقد التفت حوله مجموعة ممن كانوا يرون فى مشروع ملنر أقصى ما يمكن الحصول عليه من الانجليز.

وهكذا تصدع التماسك الوطنى الذى كان سمة الحركة الوطنية فى بدايتها، فقد برز الجناح الأكثر إعتدالا الذى يمثله عدلى يكن، والذى أراد الإسراع بالاتفاق مع انجلترا، إذ الأمة من وجهة نظر هذا الجناح لا تستطيع الاستمرار فى المعارضة والمقاومة طويلاً. ومن هنا علقت انجلترا أهمية على عدلى يكن ورشحته ليكون السياسى المصرى الذى يقبل التسوية فى جوهرها بعد الوساطة التى قام بها بين لجنة ملنر والوفد خلال المفاوضات.

وفى ٢٦ فبراير ١٩٢١، أبلغت انجلترا السلطان فؤاد برغبتها فى تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول الى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لإنجلترا وللدول الأجنبية الأخرى والأمانى المشروعة للشعب المصرى. وفى أواسط مارس ١٩٢١ عرضت الوزارة على عدلى يكن فقبلها على أساس استئناف المفاوضات، ورأت أن تضع حداً للموقف من جانبها هى، سواء بعقد معاهدة أو بإصدار تصريح من طرف واحد.

وهنا شن سعد زغلول حملة على عدلي يكن لدخوله المفاوضات بينما هو زعيم الوفد ووكيل الأمة، ووصف تفاوض عدلي يكن مع الإنجليز "كأن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس" (ملك إنجلترا آنذاك)، كما قال عن عدلي يكن وأنصاره إنهم "برادع الإنجليز". وانقسمت البلاد بين "عدليين وسعديين"، وتلك كانت المناسبة التي أنشد فيها حافظ إبراهيم قصيدته الشهيرة: مصر تتحدث عن نفسها. ونجحت الحملة في الحيلولة دون توقيع معاهدة.

ولما كان سعد زغلول قد حال دون توقيع المعاهدة فقد كان إبعاده أمراً لازماً لإنجلترا، فتم نفيه مرة اخرى الى جزيرة سيشل في المحيط الهندي وهي تحت السيادة البريطانية. وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ صدر التصريح المشهور الخاص بإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة بنظام ملكى، مع أربع تحفظات تكون محل مفاوضات فيما بعد وهي: تأمين المواصلات البريطانية في مصر؛ والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي؛ وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات؛ وبقاء السودان طبقا لاتفاقيتي الحكم الثنائي عام ١٨٩٩.

وهذه التحفظات التي كانت موضع لمفاوضات إبتداء من عام ١٩٢٤ مع حكومة سعد زغلول فيما بعد تؤكد أن الاستقلال لم يكن كاملا. ولعل أبرز دليل على ذلك أن المندوب السامي البريطاني لم يصبح سفير بريطانيا لدى مصر، ولم يكن لمصر سفارة في لندن رغم إعادة وزارة الخارجية المصرية، ولم تنضم مصر إلى عضوية عصبة الأمم وهي المنظمة الدولية التي تضم الدول المستقلة. وظل هذا المندوب يمارس ضغوطه على السياسة المصرية باعتبار أن مصر محمية بريطانية من نوع خاص إلى أن تم عقد معاهدة ١٩٣٦، والتي لم تحقق الجلاء وإنما نظمت وجود الجيش البريطاني في مصر في أربعة أماكن من باب الضحك على الذقون، وهي: الإسماعيلية، ومعسكر مصطفى باشا في الإسكندرية، والقلعة في القاهرة، وثكنات قصر النيل في القاهرة التي مكانها الآن الجامعة العربية. وظل مطلب الجلاء والاستقلال قائما.

وهذا النهج المسالم في استخلاص حقوق الوطن واستقلاله أمر بعيد عن الثورة التي لا تعرف إلا العنف سبيلا إذا تطلب الموقف ذلك، والمجابهة وسيلة عند اللزوم. وهذا التناقض الذي اكتنف أحداث "ثورة" ١٩١٩ بين جماهير ثائرة وغاضبة وعنيفة، وقادة معتدلون ومسالمون ويستغضبون فلا يبدو لهم غضب، هو الذي أدى

إلى إفراغ الثورة من مضمونها، وجعلها ثورة شعبية لكن بقيادة غير ثورية. وأكثر من هذا أن المواقف الشخصية سيطرت على تصرفات كثير من قيادتها مما أدى إلى الفرقة والاختلاف بينهم. ومن ذلك على سبيل المثال أن سعد زغلول عندما إتجه إلى أعمال الدعاية للقضية المصرية باستضافة الصحفيين وإقامة المآدب وغير ذلك انتقده علي شعراوي باشا قائلا له: إنك تبدد أموال الوفد، فما كان من سعد إلا ن رد عليه قائلا: أنت في الوفد لثروتك، فشعر الرجل بالإهانة وقرر العودة إلى مصر وتضامن معه آخرون، وانضموا إلى حزب الأحرار الدستوريين عندما تشكل في أواخر ١٩٢٢. ومن ذلك أيضا أن سعد زغلول بعد إصدار الدستور في أبريل ١٩٢٣ أخذ يستعد للانتخابات وأخذ يوزع أنصاره في مختلف الدوائر الانتخابية، إلا أنه لم يضع عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للثورة في أحد الدوائر، فلما سأله عبد الرحمن فهمي عن سبب استبعاده قال له سعد: أمرك غريب .. انت تتناول سيرتي في مجالسك وتريدني أن أرشحك ؟. فانصرف عبد الرحمن غاضبا وانضم إلى الأحرار الدستوريين.

ولأن عدم وحدة الرأي التنظيمي صفة الذين شاركوا في قيادة أحداث ثورة ١٩١٩ كما رأينا، وجدنا أن الانقسام بينهم كان يقع لأقل الأسباب أهمية، ومن ثم تعددت القوى السياسية في مصر وكل منها يحتكر الصواب لنفسه. ومن ذلك خروج إسماعيل صدقي من الوفد وتأسيس حزب الشعب في عام ١٩٣٠، ثم خروج محمود فهمي النقراشي وصديقه أحمد ماهر في عام ١٩٣٧ بعد خلاف مع مصطفى النحاس الذي تزعم الوفد، وقاما بتأسيس "الهيئة السعدية" بل أن صفية زغلول حرم سعد زغلول التي لم تكن ترضى عن مصطفى النحاس، باركت هذا الخروج واختارت إسم الهيئة السعدية نسبة إلى سعد زغلول نكاية في مصطفى النحاس. وفي ١٩٤٣ اختلف مصطفى النحاس مع مكرم عبيد وزير المالية في حكومة الوفد (١٩٤٢–١٩٤٤)،

فأعاد تشكيل الحكومة ولم يضم مكرم إليها بل لقد أقدم على فصله من مجلس النواب وهو عضو منتخب، فبادر مكرم بتشكيل حزب الكتلة الوفدية وكتب "الكتاب الأسود" عن مظاهر فساد حكومة النحاس. وأكثر من هذا أن فتحي رضوان ينضم إلى جمعية مصر الفتاة عام ١٩٣٣ ثم يخرج منها إلى الحزب الوطني عام ١٩٣٧ ثم ينشق على الحزب الوطني في عام ١٩٤٤ ويشكل "الحزب الوطني الجديد. واحمد حسين يؤسس حزب مصر الفتاة في ١٩٣٣ ثم يبدل إسمه إلى "الحزب الوطني الإسلامي" في ١٩٤٠ ويجعل شعاره "الله. الملك. الوطن"، ثم يغيره في عام ١٩٤٧ إلى الحزب الاشتراكي.

ثم توقف هذا النهج الانقسامي مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بإلغاء الأحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣ وعاد الجميع في إطار التنظيم السياسي الواحد ووحدة الرأي، إلى أن تخلى الرئيس السادات عن هذا النهج في عام ١٩٧٧ وعادت الأحزاب مرة أخرى لتمزق الثوب الوطني الواحد.